# العرب وانهيار الاتحاد السوفيتى .. قراءة سياسية

الدكتور حسن نافعة (*)

## مقـــدمة :

تثير دراسة الآثار المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتى وقيام «رابطة الدول المستقلة» أو «الكومنولث الجديد» بالنسبه للعالم العربى عددا من الإشكاليات نجملها على الوجه التالى :

الإشكالية الأولى : تتمثل فى حقيقة أن المخاطر أو الفرص المترتبة على هذا الوضع لم تبدأ مع حدث اختفاء الاتحاد السوفيتى كدولة مركزية من على الخريطة السياسية للعالم ، وإنما بدأت فى الواقع مع «التفكير السياسى الجديد» الذى انتهجه جورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٨٥ . فقد ترتب على هذا التفكير تحول جذرى فى إدراك الاتحاد السوفيتى لحقائق موازين القوة فى العالم ، ومن ثم تغيرت سياساته ومواقفه الرامية لتحقيق مصالحه ، وفقا لهذا الإدراك الجديد ، تجاه كافة القضايا الدولية ومن بينها بالطبع قضايا كثيرة تهم العالم العربى وتمس مصالحه بشكل مباشر . وقد سلك هذا التغير مساره فى اتجاه واحد ودون أى تعرجات تقريبا . ولم يترتب على انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه سوى تأكيد هذا الاتجاه مع الأخذ فى الاعتبار أنه بات على العالم العربى ، وعلى غيره من القوى الدولية ، أن تتعامل مع مراكز متعددة لصنع القرار ، هم ورثة الاتحاد السوفيتى ، وليس مع مركز واحد . وفى هذا السياق فإن الآثار الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتى لا يمكن أن تتضح بصورة جلية إلا من خلال رؤية موضوعية للعوامل التى تحكمت فى مسار العلاقات العربية السوفيتية .

الإشكاليه الثانية : تتمثل فى حقيقة أن الخريطة السياسية الجديدة لما كان يسمى

---

(*) أستاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

(مجلة البحوث والدراسات العربية، ع ٢٠، ١٩٩٢ ص ٢٥ : ٦٠)

سابقا بالاتحاد السوفيتى لم تتحدد معالمها بعد . فمن ناحية هناك العديد من جمهوريات «الكومنولث الجديد» ، فى مقدمتها جمهورية روسيا الاتحادية ذاتها ، ماتزال قابلة بدورها للانفجار من الداخل والتفكك . من ناحية أخرى يتفق معظم المحللين على أن الصيغة الحالية التى تجمع بين دول «الكومنولث الجديد» قد لا تكون قابلة للاستمرار ، لأن العديد من الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية ماتزال محتدمة بينها ولم تحسم بعد . ولذلك فمن المحتمل أن تنهار الصيغة التى تجمعها حاليا . لكن من المحتمل أيضا أن تتحول إلى شكل أرقى من أشكال الاتحاد الكونفدرالى أو إلى عدد من الاتحادات الفيدرالية أو الكونفدرالية الجديدة بين مجموعات منها ترتبط فيما بينها بروابط ثقافية أو اقتصادية أقوى . أى أن الوضع الحالى مايزال يتسم فى الواقع بدرجة كبيرة من السيولة .

الإشكالية الثالثة : تتمثل فى حقيقة أن الوطن العربى ليس كيانا واحدا متجانسا ، وإنما يتشكل من دول عديدة تحكمها نخب سياسية متضاربة المصالح ومتباينه فى توجهاتها الأيديولوجية وفى تحالفاتها أو ارتباطاتها الخارجية ؛ ولذلك فمن الطبيعى أن تدرك النخب الحاكمة فى العالم العربي ماحدث للاتحاد السوفيتى وأن تتعامل مع ورثته من منطلقات مختلفة وغير متناغمة بالضرورة ، وخصوصا أن انهيار الاتحاد السوفيتى تم فى ظل انقسام عربى لم يسبق له مثيل . ولا يستطيع أحد الادعاء بوجود إجماع عربى حاليا حول طبيعة المصالح القومية العربية وسبل تحقيقها .

الإشكالية الرابعة : أن انهيار الاتحاد السوفيتى ، وهو حدث عالمى بطبيعته ، تواكب مع أو جاء فى أعقاب «حدث عربي» هو غزو العراق للكويت .

ورغم أنه قد لا تكون هناك علاقة سببية أو ارتباطية بالضرورة بين هذين الحدثين الهائلين ، إلا أنهما تداخلا تماما من حيث الآثار والنتائج بالنسبة للوطن العربى . فالولايات المتحدة التى انتصرت سياسيا فى الحرب الباردة التى انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه هى نفسها التى انتصرت عسكريا فى حرب الخليج الثانية التى انتهت بـ «تحرير الكويت» و«تدمير العراق» .

ولذلك فإن الولايات المتحدة ستكون هى صاحبة اليد الطولى فى تشكيل الخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج ، ليس فقط بحكم انهيار القوة العظمى المتنافسة معها ، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص ، بحكم «حقوقها» كدولة منتصرة عسكريا فى حرب.

وفى هذا السياق تصعب دراسة الآثار الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتى على الوطن العربى بمعزل عن الآثار الناجمة عن حرب الخليج وخصوصا أن هذين الحدثين قد غيَّرا معا من حجم وطبيعة دور دول الجوار العربى وخاصة إيران وتركيا وإسرائيل .

وسوف تحاول هذه القراءة السياسية للآثار الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتى على العالم العربى ، فى ضوء هذه الإشكاليات الأربع ، استكشاف طبيعة المخاطر والفرص التى يطرحها تفكك الاتحاد السوفيتى وقيام رابطة دول الكومنولث الجديد .

## المبحث الأول :

### السياق العام لتطور العلاقات العربية السوفيتية
### فى ظل القطبية الثنائية

كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة نقطة فاصلة فى تاريخ كل من الاتحاد السوفيتى والعالم العربى . ففى أثنائها اندلعت ثورة اكتوبر البلشفية عام ١٩١٧ وأعقبها قيام الاتحاد السوفيتى على أنقاض إمبرطورية روسيا القيصرية .

ومع نهايتها انسلخ العالم العربى رسميا عن الامبراطورية العثمانية التى سرعان ما انهارت ، واستكملت قوى الاستعمار الأوروبى سيطرتها على العالم العربى عن طريق الاحتلال المباشر أو الحماية أو الانتداب ، أو بتقسيمه إلى مناطق نفوذ بينها . كما شهدت مرحلة مابين الحربين تثبيت دعائم المشروع الصهيونى فى فلسطين تحت إشراف ورعاية بريطانيا وبمباركة من «عصبة الأمم» التي جسدت « شرعية » النظام الدولى السائد فى ذلك الوقت .

وظل الاتحاد السوفيتى خلال فترة مابين الحربين دولة شبه معزولة ومحاصرة ، ولم تربطه بالعالم العربى علاقات تذكر . ومن المفارقات أن المبادرة الوحيدة التى اتخذها الاتحاد السوفيتى لإقامة علاقات مع أطراف عربية كانت مع السعودية واليمن . فقد عرض الاتحاد السوفيتى مساعدات على الملك عبد العزيز بن سعود وأرسل له كميات من القمح ، وقام الأمير فيصل بزيارة للاتحاد السوفيتى عام ١٩٣١ ، كما أرسل الإمام يحيي إمام اليمن بعثة إلى موسكو . وأصبحت جدة هى المدينة العربية الوحيدة التى اعتمدت فيها بعثة دبلوماسية سوفيتية عام ١٩٢٦ واستمرت حتى قبيل الحرب العالمية الثانية حين استدعتها

موسكو للتشاور ولم تعد بعد ذلك[1] ومن المفارقات أيضا أن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع دول القلب العربى أثناء الحرب العالمية الثانية تحت ضغط بريطانيا وفرنسا بعد تحالفهما مع الاتحاد السوفيتى . وهكذا أقامت مصر ، لأول مرة ، علاقات دبلوماسية على مستوى المفوضية مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٣، ثم تلتها العراق بعد ذلك بعام ثم سوريا ولبنان .[2]

وفى هذا السياق يبدو واضحا أنه لم يكن لدى النخب العربية الحاكمة فى فترة مابين الحربين مايحثها أو يدفعها لإقامة وتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وتنظر إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره قوة ثورية مهددة لمصالحها الاقتصادية ومراكزها الاجتماعية والسياسية . فى الوقت نفسه كانت الأحزاب الشيوعية ، خلال تلك الفترة ، محدودة التأثير ومعزولة جماهيريا بسبب طبيعة خطابها السياسى والأيديولوجى ، من ناحية ، وسيطرة العناصر الأجنبية عليها ، من ناحية أخرى .

لكن المعطيات الخاصة بالعلاقات العربية – السوفيتية سوف تتغير جذريا بعد بروز الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى يقود منظومة كاملة من الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتقدم الولايات المتحدة فى الوقت نفسه لقيادة منظومة مضادة من الدول الرأسمالية . فقد أدى هذا الوضع الدولى الجديد ، مع تصاعد حركات التحرر فى العالم العربى ، إلى تحول المنطقة العربية إلى ساحة للصراع على النفوذ بين الكتلتين . وحاولت كل منهما استخدام كافة الوسائل المتاحة لديها ، فى حدود ماتفرضه علاقات القوة بينهما وخاصة مايتعلق منها بحقائق توازن الرعب النووى ، لدعم نفوذها داخل الوطن العربى واستبعاد نفوذ القوة المنافسة . وبينما ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية ، إجمالا ، على دعم القوى المحافظة والنظم التقليدية ، وخاصة النظم القائمة فى منطقة الخليج ، وكذلك تقوية وتثبيت دعائم إسرائيل والمحافظة على أمنها ؛ راهن الاتحاد السوفيتى على قوى التغيير والثورة فى الوطن العربى .

وعلى خلاف الانطباعات السائدة فى الأوساط غير الأكاديمية ، فإن نظام الاستقطاب الدولى لم يترتب عليه استقطاب كامل وقاطع داخل الوطن العربى بين دول «حليفة» أو «موالية» لأى من القوتين العظميين فى مواجهة الدولى الأخرى فى أى مرحلة من المراحل . وإنما ظلت هناك على الدوام قضايا التقت حولها أو اختلفت أو حتى تصادمت مصالح هذه الدولة العربية أو تلك مع مصالح إحدى أو كلتا القوتين العظميين . وقد تحدد

مسار العلاقات العربية – السوفيتية كمحصلة لثلاثه أنماط من التفاعلات لم تصب دائما فى اتجاه واحد وإنما تقاطعت وتصادمت ، وهى : نمط التفاعلات الخاصة بالاستقلال الوطنى ، ونمط التفاعلات الخاصة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الوطن العربي، ونمط التفاعلات الخاصة بالصراع العربى – الإسرائيلى . وهذه الحقيقة تبدو جلية من خلال استعراضنا الموجز لأثر هذه الأنماط الثلاثة على مسار العلاقات العربية – السوفيتية.

## أولا : نمط التفاعلات الخاصة بالاستقلال الوطنى .

لا يستطيع أحد ، ولا يحق له ، أن ينكر أو يتنكر لحجم وفاعلية المساعدات التى قدمها الاتحاد السوفيتى لدعم حركات التحرر فى العالم العربى ، والتى أدت إلى تطور هائل فى العلاقات العربية – السوفيتية . ومع ذلك فإن الاتحاد السوفيتى لم يحتكر هذا الدعم ، ومن ثم فإن حركة التحرر فى الوطن العربى ، وخصوصا ضد الاستعمار التقليدى لم يترتب عليها استقطاب داخل الوطن العربى . ولذلك فإن التعرف على حقيقة وطبيعة شبكة العلاقات العربية – السوفيتية التى أمكن نسجها حول منوال المطالب العربية المشروعة فى التحرر والاستقلال ، يتعين أن نأخذ فى الاعتبار– بالنسبة لها – الحقائق التالية :

١ – أن الولايات المتحدة كان لها هى الأخرى مواقف وسياسات مناهضة للاستعمار التقليدى ، رغم كل القيود والمحاذير ، أملتها دوافع مبدئية ومصلحية وإستراتيجية . فقد تطلعت بشغف لترث نفوذ مصالح الاستعمار التقليدى فى المنطقة . كما كانت ترى فى الوقت نفسه أن المصالح الإستراتيجية للعالم الرأسمالى التى آلت إليها قيادته ، تتطلب تغييرا فى نمط العلاقة مع الدول الجديدة ، لأن أسلوب الاستعمار المباشر لم يعد يتناسب وحقائق العصر . وفى هذا السياق يمكن ، على سبيل المثال ، فهم الدور الذى لعبته الولايات المتحدة لمساعدة مصر على التوصل إلى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ثم الوقوف فى وجه العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .[٣]

٢ – أن القوى الاجتماعية التى قادت حركة التحرر ضد الاستعمار التقليدى فى العالم العربى فى فترة مابعد الحرب ، سواء كانت قوى تقليدية (تونس والمغرب مثلا) أو ثورية (مصر والجزائر مثلا) لم تكن ، بحكم مصالحها وعقائدها السياسية ، موالية للاتحاد السوفيتى . ولذلك فإنه حتى بعد حصول الدول العربية على استقلالها ظلت الشكوك قوية بين الطرفين . الحالة الوحيدة التى استطاع فيها تيار ماركس أن يشارك بفاعلية فى حركة تحرر ضد الاستعمار ونجح فى الوصول إلى السلطة بعد الاستقلال كانت هى حالة اليمن الجنوبى . لكنها ظلت حالة وحيدة ومعزولة .

٣ – أن منطقة مهمة وحيوية من الوطن العربى ، وهى منطقة الخليج التى سيتعاظم دورها فيما بعد ، لم تشهد حركة تحرر ، بالمعنى الحقيقى ، من الاستعمار الغربى أصلا ؛ إما لأنها لم تتعرض للاحتلال العسكرى أو بسبب تركيبتها القبلية والسكانية ، ومن ثم فقد تمكنت القوى الغربية من ترتيب علاقاتها مع شيوخ أو أمراء أو ملوك هذه المنطقة دون صدام يذكر .

٤ – يضاف إلى ذلك كله أن توازنات القوى الإقليمية داخل الوطن العربى هى التى لعبت الدور الأكثر حسما فى المعركة ضد الأحلاف العسكرية . فالعراق كانت الدولة الوحيدة التى قبلت الانضمام إلى حلف بغداد ، كما أن التحالف المصرى – السورى – السعودى هو الذى أسقط هذا الحلف .[٤]

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن حركة التحرر العربى ضد الاستعمار التقليدى وضد الأحلاف العسكرية قد خلقت أرضية لمصالح مشتركة مع الاتحاد السوفيتى ، إلا أن طبيعة القوى الاجتماعية التى قادت هذه الحركة ، وكذلك دخول الولايات المتحدة كطرف منافس على مناطق النفوذ فى الوطن العربى ، بالاضافة إلى توازنات وعلاقات القوى داخل الوطن العربى ، كلها عوامل وضعت سقفا للعلاقات العربية – السوفيتية لم تستطع التفاعلات على هذا المحور أن تتجاوزه .

## ثانيا : نمط التفاعلات الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربى .

لاشك أن الاتحاد السوفيتى كان يراقب عن كثب تطور الأوضاع والقوى الاجتماعية والسياسية داخل الوطن العربى . وكان يأمل فى أن تتمكن قوى التغيير ، والتى تنامت إمكاناتها تدريجيا ، من تثوير المنطقة والقضاء على النفوذ الغربى وعلى القوى الاجتماعية التى يرتكز عليها فى الوطن العربى . غير أن الفرصة التاريخية التى أتاحتها ، نظريا ، احتمالات التحالف بين الاتحاد السوفيتى كقوة تطمح فى قيادة الثورة العالمية وبين حركات التحرر الاجتماعى فى الوطن العربى ، كانت محدودة واصطدمت بعقبات كثيرة . بعض هذه العقبات يعود إلى طبيعة وجمود العقيدة السوفيتية نفسها وقصورها عن إدراك حقيقة الواقع العربى وتناقضاته ، وبعضها الآخر يعود إلى طبيعة قوى التغيير فى الوطن العربى والتناقضات التى اندلعت بينها . وبعضها الثالث يعود إلى تطور موازين القوى بين التيارات المحافظة والتيارات الثورية فى الوطن العربى[٥]

١ – فعلى الرغم من أن التيار القومى العربى بقيادة عبد الناصر برز ، وخصوصا بعد معركة السويس ، باعتباره التيار الأقدر على تفجير وقيادة قوى التغيير فى العالم العربي ، إلا أن الاتحاد السوفيتى لم يلق بثقله كاملا وراء هذا التيار ، وتفجرت الخلافات الحادة بينهما فى مناسبات عديدة . وفى هذا السياق يمكن القول دون تردد أن الاتحاد السوفيتي تجاوب مع التيار القومي فى حدود ما يمكن أن يسهم به من إضعاف النفوذ الغربى فى المنطقة ، ولكنه حاول تجاوزه وتعامل معه باعتباره مرحلة انتقالية تمهد لمرحلة أكثر ثورية تقودها الأحزاب الشيوعية العربية .(٦)

٢ – أسهمت الصراعات التى اندلعت بين النظم والتيارات «الراديكالية» العربية والتى ساعد الاتحاد السوفيتى على تعميقها أملا فى تجاوز قياداتها «البرجوازية» فى إضعافها. فى الوقت نفسه أدى افتقاد هذه النظم للديمقراطية وغياب المشاركة السياسية إلى عجزها عن تنظيم صفوف القوى صاحبة المصلحة فى التغيير ، ففقدت بالتدريج قوة دفعها سواء باختفاء «الزعماء التاريخيين» أو نتيجة لتآكل واستهلاك السلطة بمرور الوقت.

٣ – أثبت تطور الأحداث أن موازين القوى السياسية والاجتماعية فى الوطن العربى تميل إستراتيجيا وبشكل حاسم ، لأسباب تتعلق بالتاريخ والجغرافيا السياسية ، لصالح القوى التقليدية . فقد ظلت منطقة الخليج بمنأى عن حركة الثورة والتغيير فى العالم العربى ، وتكفلت ثروتها النفطية وأوضاعها القبلية فى تثبيت الأمر الواقع .. ولذلك كان عمر حركة مثل حركة ثوار «ظفار» قصيرا . وبعد هزيمة ١٩٦٧ ورحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ ثم تدفق الفوائض النفطية على منطقة الخليج ، انتقل مركز القيادة فى العالم العربى من «الثورة» إلى «الثروة» ومن «المدنية» إلى «القبلية» وتكفلت حركات «الهجرة إلى النفط» بإجهاض محاولات التغيير بالثورة بعد أن حل البحث عن «الحلول الفردية» محل البحث عن «الحلول المجتمعية» لمشكلات التخلف والتنمية . فى الوقت نفسه فإن الصدام المبكر للتيار القومى مع التيار الإسلامى من ناحية ومع التيار الماركسى من ناحية أخرى ساعد فى استقطاب النظم المحافظة لقوى الاسلام السياسى وعزل بعض قوى التغيير وإضعاف بعضها الآخر . وفى هذا السياق يمكن القول إن الاتحاد السوفيتى ساعد على إشعال الحرب الباردة دون أن ينجح رهانه على قوى التغيير والثورة فى الوطن العربى .

## ثالثا : نمط التفاعلات الخاصة بالصراع العربى - الإسرائيلى

لا جدال فى أن جسامة التحدى الذى فرضه المشروع الصهيونى على الوطن العربى سمح بتطوير العلاقات العربية السوفيتية ودفعها إلى آفاق كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، أن يصل إليها فى غياب هذا التحدى . فمن ناحية كانت حساسية الغرب المفرطة تجاه تزويد الدول العربية بالأسلحة حرصا على أمن إسرائيل هو الذى دفع الدول العربية دفعا ، وفى مراحل مختلفة ، إلى طلب السلاح من الاتحاد السوفيتى . ومن ناحية أخرى فإن ولوج الاتحاد السوفيتى إلى المنطقة كمورد للسلاح ساعد بطريق مباشر وغير مباشر على تدويل الصراع العربى - الإسرائيلى . فعندما احتدم الصراع بين التيار القومى بقيادة عبد الناصر وبين الولايات المتحدة فى ظل إدارة الرئيس جونسون قررت الإدارة الأمريكية استخدام إسرائيل لتصفية حساباتها مع هذا التيار . لكن الهزيمة العربية أدت بدورها إلى دخول الاتحاد السوفيتى كطرف فى الصراع . فقد قبل عبد الناصر ، بل وألح فى الواقع ، على الاتحاد السوفيتى لكى يتولى بنفسه مسئولية الدفاع عن العمق المصرى ، وحصل الاتحاد السوفيتى - لأول مرة ، علي قواعد وتسهيلات عسكرية فى كل من مصر وسوريا .(٧)

وإذا كانت ظاهرة الاستقطاب فى النظام الدولى قد سمحت للدول العربية بكسر احتكار السلاح وضمان مساندة وتأييد إحدى القوتين العظميين وهى الاتحاد السوفيتى ، فإنها سمحت لإسرائيل فى الوقت نفسه بتطوير تحالفها الإستراتيجى مع القوة العظمى الأخرى ، وهى الولايات المتحدة ، إلى درجة كان من المستحيل لأسباب عديدة ، أن تصل إليها العلاقات العربية - السوفيتية . وقد أدى تدويل الصراع العربى - الإسرائيلى على هذا النحو ، فى ظل اختلال موازين الصراع لصالح إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧ ، إلى تعقيد فرص التسوية وربطها مباشرة بموازين القوة الشاملة بين الشرق والغرب .(٨)

ويبدو أن الرئيس السادات أدرك مبكرا أن موازين القوة الشاملة بين الشرق والغرب تميل لصالح الولايات المتحدة بشكل حاسم فى الوقت الذى تميل فيه موازين القوى فى الصراع العربى الإسرائيلى لصالح إسرائيل بشكل حاسم أيضا ، ومن هنا كانت قناعته بأن استمرار الصراع المسلح مع إسرائيل لن يؤدى حسمه لصالح الطرف العربى فضلا عن أنه قد يؤدى إلى تعقيد معطيات الصراع الاجتماعى فى مصر والوطن العربى .

ولذلك كان قراره بإعادة صياغة تحالفات مصر الخارجية ، وهى عملية بدأت بطرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ وانتهت بإلغاء معاهده الصداقه المصرية – السوفيتية عام ١٩٧٥ ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وخلال هذه الفترة كانت حرب ١٩٧٣ قد نجحت فى «تحريك» عملية التسوية التى انتهت بتوقيع مصر على اتفاقيتى كامب ديفيد ثم إبرام معاهده سلام مصرية – إسرائيلية عام ١٩٧٩ تحت إشراف ورعاية الولايات المتحدة منفردة واستبعاد الاتحاد السوفيتى تماما .(٩)

وبصرف النظر عن تقييمنا لنهج الرئيس السادات فى التسوية وللبدائل الأخرى التى كان يمكن أن يتيحها له «الكارت» السوفيتى للحصول على شروط أفضل للتسوية لو أنه لم يقم بإسقاطه بمثل هذه السهولة ، إلا أن قدرة الرئيس السادات على إحداث مثل هذا التحول الجذرى الخطير فى سياسة مصر الخارجية ليعد دليلا فى ذاته على ضعف مكانة الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ، فضلا عن أن هذا التحول أسهم بدوره فى مزيد من إضعاف الموقف السوفيتى .(١٠)

والواقع أنه رغم رفض معظم الدول العربية لسياسة مصر الجديدة تجاه الصراع العربى – الإسرائيلى ، ودعم الاتحاد السوفيتى لجبهة «الصمود والتصدي» إلا أن الأمور على الساحة العربية كانت تجرى كلها فى غير صالح الاتحاد السوفيتى أو فى اتجاه تطوير العلاقات العربية السوفيتيه إجمالا . فسرعان ماانهارت جبهة الصمود والتصدى ، وتم استدراج العراق إلى حرب طويلة مع إيران أسهمت فى تقاربه مع مصر من ناحية ومع الولايات المتحدة من ناحية أخرى . وفى الوقت الذى بدأ الاتحاد السوفيتى يحس فيه بالآثار المأساوية لأزمته الاقتصادية فى الداخل ، كانت الفوائض المالية العربية الهائلة تصب من جديد فى شرايين الاقتصاد الغربى وتدفع فى اتجاه المزيد من انفتاح العرب اقتصاديا علي الغرب ، وليس فى شرايين الاقتصاد السوفيتى أو فى اتجاه تطوير علاقات الاعتماد المتبادل بين العرب والسوفيت . وفى هذا السياق أصبح التحالف «السورى – السوفييتى» الذى تحقق حول شعار «التوازن الإستراتيجى» مع إسرائيل عبئا على السوفييت أكثر منه ميزة لهم . بعبارة أخرى يمكن القول دون مبالغة أن الولايات المتحدة كانت قد كسبت الحرب الباردة وألحقت بالاتحاد السوفييتى هزيمة واضحة على مسرح الشرق الأوسط قبل أن تكسب هذه الحرب على الصعيد العالمى .

يتضح من هذا التحليل المركز للعوامل التى حكمت تطور العلاقات العربية - السوفييتية أن صورة الوطن العربى فى الإدراك السوفييتى الجديد ، بعد وصول جورباتشوف للسلطة وبداية المراجعة الشاملة لسياساته الداخلية والخارجية ، كانت تبدو على النحو التالى :

١ - شكلت الاستثمارات الهائلة للاتحاد السوفييتى فى العالم العربى نزيفا للاقتصاد والموارد السوفييتية دون عائد سياسى أو إستراتيجى مجز ، وكانت النظم العربية «الراديكالية» التى شكلت «وعاء» هذه الاستثمارات ، والتى تمثلت فى مشروعات للتنمية وصفقات سلاح بشروط مجزية أو مجانا .. إلخ ، تبدو ضعيفة أو منهكة أو مرتدة . فبعد تحالف مصر مع الولايات المتحدة فى سياق الرغبة فى إيجاد مخرج للصراع العربى - الإسرائيلى ، جاء الدور على العراق فى سياق محاولة ومصلحة الطرفين لحصار وتحجيم الثورة الإيرانية . وفى اليمن تكفلت «حرب القبائل» بإجهاض النظام الماركسى فى الجنوب . أما الجزائر فكانت تعانى من ظاهرة استهلاك السلطة واغتراب وفساد نظامها السياسى . وليبيا كانت تشكل هى الأخرى عبئا على السياسة السوفييتية أكثر مما تشكل حليفا يمكن الاعتماد عليه . بينما كانت أقدام سوريا تبدو غائرة فى لبنان فى الوقت الذى كانت مطالبها من أجل تحقيق «التوازن الاستراتيجى» مع إسرائيل لا تنتهى .

٢ - كان الاتحاد السوفييتى يبدو معزولا وبعيدا عن القوى التى أصبحت مع مرور الوقت تبدو وكأنها تشكل أكثر حقائق المرحلة رسوخا فى المنطقة : إسرائيل بقوتها العسكرية والنووية الضاربة وتقدمها التكنولوجى المذهل ، ومنطقة الخليج العربى بنظمها المستقرة واحتياطاتها البترولية الهائلة وفوائضها المالية الكبيرة .

وفى هذا السياق بدا واضحا استحالة استمرار السياسات السوفييتية تجاه الوطن العربى على ما هى عليه ، فى وقت كان الوضع الداخلى ينذر فيه بكارثة اقتصادية وخصوصا فى ظل تعمد الولايات المتحدة تصعيد سباق التسلح وإشعال الحرب الباردة من جديد . ولذلك لم يكن غريبا أن تنقلب السياسة السوفييتية تجاه الوطن العربى رأسا على عقب منذ اللحظة التى قرر فيها جورباتشوف ، من جانب واحد ، إعادة صياغة علاقته بالولايات المتحدة ، وشهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى عشية انهيار الاتحاد السوفييتى سياسة جديدة تماما سارت فى خطوط متوازية على النحو التالى : (١١)

١ – السماح بهجرة اليهود السوفييت وتحسين العلاقات مع إسرائيل لإزالة عقبة كأداء من طريق العلاقات الأمريكية – السوفييتية .

٢ – تنمية وتطوير العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ودول الخليج ، وكذلك مع الدول العربية المعتدلة وفى مقدمتها مصر .

٣ – الضغط على الدول العربية الراديكالية وفى مقدمتها سوريا للتخلى عن «وهم التوازن الاستراتيجى» مع إسرائيل ودفع الفلسطينيين فى اتجاه التفاوض المباشر مع إسرائيل تحت مظلة «المؤتمر الدولى» .

وعندما أقدم العراق على غزو الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كانت السياسة السوفييتية الجديدة تجاه العالم وتجاه المنطقة العربية قد قطعت شوطا بعيدا أصبحت معه العودة إلى الوراء مسألة مستحيلة . ومع انتهاء حرب الخليج كان من الواضح أن دور الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى قد انتهى ، وكانت صورة الوطن العربى نفسه قد تغيرت كثيرا . وأدركت بعض الأنظمة العربية «الراديكالية» مدى أهمية وحيوية وضرورة تطويع نفسها مع الحقائق الدولية والعربية الجديدة ، بينما تعلق البعض الآخر بأمل كاذب ، ولذلك فعندما قام الانقلاب العسكرى الفاشل فى الاتحاد السوفييتى ، لم يتطوع بتأييده علنا فى العالم العربى سوى ليبيا والعراق . وكان فشل الانقلاب مقدمة طبيعية لتفكك الاتحاد السوفييتى الذى كان قد تغير تماما أيديولوجيا وسياسيا قبل أن ينهار كدولة فيدرالية .[١٢]

## المبحث الثانى :

## العرب فى النظام العالمى « الجديد »

عند دراسة الآثار الناجمة عن انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتى على الوطن العربى يتعين علينا أن نفرق بين الآثار المباشرة الناجمة عن تحلل الدولة المركزية وقيام رابطة جديدة من الدول المستقلة «الكومنولث الجديد» ، وبين الآثار غير المباشرة الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى نتيجة لهزيمته فى الحرب الباردة ، وفشل النظام السياسى والعقيدى الذى كانت تمثله . وإذا كان تفكك الدولة المركزية وتحللها إلى جمهوريات مستقلة يمس بشكل مباشر مصالح الوطن العربى ، بحكم القرب الجغرافى والروابط التاريخية والدينية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فإن انهيار القوة العظمى والنظام العقيدى الذى يمثلها من شأنه إعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم كله . وهو ما قد تكون له تأثيرات ، غير مباشرة ، أشد عمقا وأطول مدى على الوطن العربى .

وسوف نحاول فى هذا المبحث تحديد شكل الخريطة السياسية الجديدة للعالم وموقع العالم العربى عليها ونخصص المبحث الثانى لدراسة الآثار الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفييتى وقيام رابطة الكومنولث الجديد على العالم العربى :

## أولا : معالم الخريطة السياسية الجديدة للعالم :

### ١ - دور الولايات المتحدة فى النظام العالمى «الجديد» : المهام العاجلة :

بانهيار الاتحاد السوفييتى ، نتيجة لهزيمته فى الحرب الباردة التى امتدت على مدى خمسة وأربعين عاما ، تصبح الولايات المتحدة ، الطرف الرئيسى المنتصر فى هذه الحرب ، هى القوة السياسية والعسكرية الأولى فى العالم ، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون لها اليد الطولى فى تشكيل الخريطة الجديدة للعالم خلال الحقبة القادمة وحتى نهاية القرن الحالى على الأقل . صحيح أنها تعانى من مشكلات اقتصادية حادة يمكن أن تؤثر على مكانتها النسبية فى النظام الاقتصادى العالمى ، لكنها ما تزال تشكل استنادا إلى معايير القوة الشاملة ، أكبر وأهم دولة معاصرة ، وتمتلك من الإمكانات ، وخاصة العسكرية والسياسية ، ما لا يتوافر لأى دولة أو مجموعة أخرى من الدول . ولذلك فسوف يتوقف الكثير مما يحدث فى العالم خلال الحقبة القادمة على سياسة الولايات المتحدة واتجاهات تأثيرها على التحولات الجانبية والتى لم يستقر شكلها النهائى بعد .

ورغم أنه يصعب التأكيد على أن الولايات المتحدة قد بلورت بالفعل سياسة نهائية وشاملة للتعامل مع التحولات الجارية ، والتى تفوق سرعتها أى تصور ، إلا أن العديد من المؤشرات توحى بأن نقطة الانطلاق الرئيسية لهذه السياسة ترتكز على الرغبة فى الانفراد بقيادة العالم والعمل على إحباط أى تطلعات لمشاركتها فى هذه القيادة . وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد كشفت النقاب عن التقرير الذى أعدته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) فى ١٨ فبراير ١٩٩٢ حول الاستراتيجية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتضمن تحديد هذا الهدف بوضوح تام (١٣) .

ومهما يكن من أمر ما يجرى فى كواليس ومراكز صنع القرار الأمريكى حول مضمون هذه الاستراتيجية ووسائل تحقيقها فإن منطق الأمور يقول بأن هناك أهدافا ومهاما عاجلة

تشغلها أكثر من غيرها فى المرحلة الحالية . يأتى فى مقدمة هذه الأهداف ضمان السيطرة على مصير القوة الثورية للاتحاد السوفييتى سابقا . وفى هذا الإطار تثور العديد من المشكلات :

**أولها** : يتعلق بظهور ثلاث قوى ثورية جديدة بالإضافة إلى جمهورية روسيا الاتحادية من بين ورثة الاتحاد السوفييتى . فمن المعروف أنه رغم تركز الصناعات والأسلحة النووية ووسائل إطلاقها داخل الأراضى الروسية ، إلا أن جانبا لا يستهان به منها موزع بين جمهوريات ثلاث أخرى هى أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان . والهدف الرئيسى للولايات المتحدة هو تجريد هذه الجمهوريات الثلاث تماما من أسلحتها النووية . وإلى أن يتحقق هذا الهدف تريد الولايات المتحدة ضمان سيطرة سلطة مركزية واحدة على كل مايتصل بالمسائل النووية . ويبدو حتى الآن أن الولايات المتحدة تمضى بنجاح فى تحقيق أهدافها . فقد استطاعت حمل هذه الجمهوريات على التوقيع على معاهدة خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية المعروفة باسم «ستارت» والتى كانت قد وقعتها مع الاتحاد السوفييتى فى يوليو ١٩٩١ قبل انهياره . لكن الأهم من ذلك أن هذه الجمهوريات التزمت من خلال التوقيع على بروتوكول ملحق بهذه الاتفاقية ، بإزالة جميع أسلحتها النووية بعيدة المدى خلال سبع سنوات والامتناع عن السعى إلى الحصول على أسلحة نووية بعد الآن [١٤] .

**ثانيها** : يتعلق بالمخاطر الناجمة عن احتمال أن تؤدى الفوضى الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتى إلى انتشار الأسلحة النووية سواء ببيع هذه الأسلحة نفسها أو المواد أو التكنولوجيا اللازمة لصناعتها ، أو بانتقال العلماء والخبراء النوويين للعمل فى دول أخرى . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد تمكنت الولايات المتحدة من حمل الجمهوريات الثلاث المعنية بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . أما بالنسبة للنقطة الثانية فقد تم الاتفاق بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية على إنشاء مركز دولى للعلوم والتكنولوجيا يخصص لتوظيف العلماء والمهندسين النوويين فى الاتحاد السوفييتى سابقا فى وظائف غير عسكرية . وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٢٥ مليون دولار للإسهام فى تأسيس هذا المركز الذى ستدعمه ألمانيا [١٥] .

**وثالثها** : ما يتعلق بمصير القوة النووية لجمهورية روسيا الاتحادية . فحتى مع افتراض نجاح الولايات المتحدة فى إزالة وتدمير الأسلحة النووية للجمهوريات الثلاث الأخرى فسوف تظل جمهورية روسيا الاتحادية قادرة بترسانتها النووية الضخمة على تهديد الأمن

القومى الأمريكى مباشرة بل وتدمير العالم أجمع . ولذلك فسوف تعمل الولايات المتحدة على ألا يفلت زمام الوضع المتدهور هناك والعمل على توجيه حركة الإصلاح الاقتصادى الجارية فيها حاليا بما يضمن فى النهاية استيعابها التدريجى داخل النسيج العام لمنظومة الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية . وتملك الولايات المتحدة من الوسائل ما يجعلها قادرة على تحقيق هذا الهدف سواء بالترغيب أو الترهيب . أما الترغيب فيتمثل فى سلاح المساعدات الاقتصادية . وقد نجحت الولايات المتحدة فى الدعوة لعقد مؤتمر لشبونة الدولى فى مايو ١٩٩٢ والذى خصص لبحث موضوع المساعدات الاقتصادية لجمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقا . وأما الترهيب فيتمثل فى الضغط من خلال مفاوضات نزع السلاح . فروسيا تبدو أكثر إلحاحا فى الإسراع بمعدلات خفض ترسانة الأسلحة النووية والتقدم نحو نزع السلاح الشامل ، لكن الولايات المتحدة تعمل على الاحتفاظ بتفوق نسبى من ناحية ، وربط التنازلات التى تقدمها فى هذا المجال بحركة الإصلاح الاقتصادى فى روسيا من ناحية أخرى .

غير أنه إذا كانت المسائل المتعلقة بالسيطرة على مصير الأسلحة النووية فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقا تحظى بأولوية قصوى فى اهتمامات الولايات المتحدة بسبب تأثيرها المباشر على أمنها القومى وعلى دورها العالمى ، وتبدو فى وضع يسمح لها بالتعامل معها بكفاءة ، فإن الوضع العام فى شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق يبدو خارجا عن نطاق السيطرة . ذلك أن تفجر المشكلات القومية فى هذه المناطق يمكن أن تكون له عواقب وخيمة . فالخريطة السياسية التى استقرت بعد الحرب العالمية الثانية لا تتطابق مع الخريطة الاثنية واللغوية والقومية لهذه المناطق . وإذا تأملنا هذه الحقيقة على ضوء ما يجرى فى يوغوسلافيا وتشيكوسوفاكيا الآن ، وكذلك داخل وبين رابطة الكومنولث الجديد ، فإن المخاوف من تطاير الشرر إلى أجزاء عديدة فى أوروبا نفسها تبدو مبررة . فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن توحيد ألمانيا قد أثر بشدة على توازنات القوى فى أوروبا الغربية ، وأن القوة الاقتصادية الألمانية الهائلة سوف تشكل عنصر جذب بالنسبة لكل الأقاليم الناطقة بالألمانية فى أوروبا الغربية والشرقية ، فإننا يمكن أن نكتشف بسهولة أن تفجر المشكلات القومية يمكن أن يشل حركة الوحدة الأوربية بل وقد يهددها بالانفجار .

## ٢ - العلاقات بين الدول المتقدمة اقتصاديا :

يجمع كافة المحللين على أن انهيار الاتحاد السوفييتى يكرس تماما نهاية الحرب الباردة وانتفاء مبررات الصراع بين الشرق والغرب . غير أن البعض يرتب على ذلك احتمال بروز التناقضات بين الدول والكتلات الاقتصادية الرأسمالية لتحتل موقع الصدارة على قائمة الصراعات الدولية فى الحقبة القادمة . ويبدو واضحا أن التفاعلات بين الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا ترسم خطوطا لخريطة سياسية جديدة فى العالم تشكل التكتلات العملاقة أهم ملامحها . فاليابان تهيئ نفسها لقيادة تكتل اقتصادى عملاق يضم مجموعة «النمور» الآسيوية الصاعدة . والولايات المتحدة تهيئ نفسها لقيادة تكتل اقتصادى آخر يضم كلا من كندا والمكسيك . والمجموعة الاقتصادية الأوربية تسير بخطى متسارعة على طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة وتبرز كقوة اقتصادية ضخمة . ومن المحتمل من وجهة نظر هؤلاء المراقبين أن تحتدم المنافسة بين هذه التكتلات وتتحول إلى صراعات عنيفة فى المستقبل حول الأسواق والسياسات الحمائية [١٦] .

وبدون التقليل من حدة المنافسة وتضارب المصالح بين هذه التكتلات واحتمال تصاعد حدتها فى المستقبل ، إلا أننا نعتقد أن احتمالات تطور هذا الوضع إلى علاقات صراعية أو تصادمية محدودة ، وقد لا تكون واردة إطلاقا ، وذلك لأسباب عديدة . فهناك أولا الشركات المتعددة الجنسية التى تلعب دورا بالغ الأهمية فى تحقيق درجة عالية من الاندماج والتداخل بين اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الدرجة التى تبدو بها احتمالات التصادم بين الدول الرأسمالية المتقدمة مسألة انتحارية . وهناك ثانيا مجموعة المنظمات والأطر المؤسسية التى تضم الدول الرأسمالية المتقدمة وتتمتع بدرجة كبيرة من الفاعلية تجعلها قادرة على حسم خلافاتها على أسس علمية وواقعية . من هذه المنظمات أو الأطر المؤسسية مجموعة الدول الصناعية السبع التى تجتمع بانتظام على مستوى القمة ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى بعض الأطر السياسية التى تضم معظم هذه الدول مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .. إلخ . وبوسع هذه المنظمات إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية التى تواجهها وخصوصا أن قواعد وحدود اللعبة السياسية واضحة تماما ومتفق عليها ، كما أنها تصاغ استنادا إلى أساس متين من الديمقراطية والمشاركة السياسية التى تميز نظمها الداخلية . وفى هذا السياق من الأرجح أن تتحرك مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا فى إطار نسق واحد متناغم يغلب عليه الطابع التعاونى وليس الطابع الصراعى .

## ٣ - العالم الثالث فى النظام العالمى الجديد :

بعد انسحاب الاتحاد السوفييتى من على مسرح السياسة العالمية قبل انهياره نهائيا لن يصبح العالم الثالث كما كان مسرحا للصراع على النفوذ بين الشرق والغرب ، وإذا صحت النتيجة التى توصلنا إليها حالا والتى مفادها أن مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة سوف تتحرك فى إطار نسق واحد متناغم يغلب عليه الطابع التعاونى، فمن المؤكد أن يصبح الصراع بين الشمال والجنوب هو محاور الصراعات الدولية فى الحقبة القادمة . فالفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة سوف تزداد اتساعا وبمعدلات متسارعة نتيجة لاحتكار الشمال للعلم والتكنولوجيا . ومن ثم تزداد المشكلات المتعلقة بالديون تعقيدا وتزداد شروط التبادل الدولى تدهورا لصالح المنتجات المصنعة على حساب المنتجات الأولية .

وفى هذا السياق من المتوقع أن يتعرض العالم الثالث لضغوط من نوع جديد تهدف إلى دمج اقتصادياته فى إطار النظام الرأسمالى العالمى الذى سوف يتحرك طليقا من أجل العمل على تحويل العالم إلى سوق واحدة . وسوف يضطر العالم الثالث تحت هذه الضغوط إلى إجراء إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى فى اتجاه تصفية الملكية العامة لوسائل الإنتاج أو تقليص نظامها إلى أضيق مدى ، وتشجيع القطاع الخاص وفقا للشروط التى ستحددها المؤسسات الاقتصادية العالمية [١٧]

ولا شك أن درجة اهتمام « النظام العالمى الجديد» ، أو بمعنى أصح الدول القائدة فى هذا النظام ، بما يجرى على ساحة العالم الثالث سوف تختلف من منطقة إلى أخرى وفقا لدرجة تأثيرها على اقتصاديات الدولة المتقدمة من حيث الأهمية الاستراتيجية لما تختزنه من موارد أو حجم السوق الذى تمثله بالنسبة للمنتجات المصنعة .

وإذا كانت الضغوط الاقتصادية الجديدة التى سيتعرض لها العالم الثالث خلال الحقبة القادمة سوف تحثه حثا نحو التكتل فى مواجهة الشمال . فإن الشروط السياسية اللازمة لتحقيق هذا التكتل سوف تكون بعيدة المنال فى ظل النظام العالمى الجديد . فلن يكون بمقدور العالم الثالث أن يعتمد فى المرحلة القادمة على تأييد أو مساندة قوة عظمى كما لن يكون بمقدوره أن يعتمد على أغلبية «أتوماتيكية» فى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما كان يحدث سابقا . فقد حدث تغير جوهرى على التركيبة السياسية للجمعية العامة بعد

انهيار النظم الشمولية فى شرق أوروبا وانضمام جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقة إلى الأمم المتحدة . وانفرط عقد الحركة التى شكلت ، سياسيا ، العمود الفقرى لدول العالم الثالث، وهى حركة عدم الانحياز ، ولم يعد لوجودها ما يبرره . ومن البديهى أن أى تجمع اقتصادى لن يتحقق له الدوام والاستمرار بدون إطار سياسى وأيديولوجى واضح

## ثانيا : موقع العرب على الخريطة السياسية الجديدة للعالم :

يواجه الوطن العربى التحولات الجارية فى النظام العالمى فى ظل غياب الدولة – القاعدة ، أو الدولة – القائده التى يمكن أن تلعب دورا فى تحقيق حد أدنى من التماسك العربى ، وهو الدور الذى حاولت مصر أن تلعبه فى الخمسينيات والستينيات ، ودون أن تتوافر أى شروط موضوعية لإمكانية قيام تحالف أو محور قيادى يمكن أن يحافظ على تماسك النظام العربى ويحول دون انفراط عقده . ولذلك ربما تبدو جامعة الدول العربية ، وخصوصا بعد أزمة الخليج ، عاجزة عن بلورة إستراتيجية عربية للتعامل مع المتغيرات الجارية حاليا بغية تقليل المخاطر الناجمة عنها إلى أدنى حد ممكن ، وتعظيم الفرص التى قد تتيحها إلى أقصى حد ممكن ، ولذلك يبدو النظام العربى مفعولا به من جانب النظام الدولى الذى يتشكل حاليا بأكثر مما هو فاعل فيه [١٨] .

وسوف يتعرض الوطن العربي لنفس الضغوط التي سيتعرض لها العالم الثالث في ظل النظام الدولي الجديد والتي سبق أن أشرنا إليها آنفا . ولكن إذا كان الاتجاه العام في تكييف طبيعة العلاقة بين العالم الثالث والنظام الدولي الجديد هو الإهمال وعدم المبالاة والنظر إلى العالم الثالث من جانب مجموعة الدول القائدة لهذا النظام باعتباره مجرد مصدر للمواد الأولية أو سوق المواد المصنعة ، فإن للوطن العربي خصوصية تنعكس دائما على نمط العلاقة بينه وبين النظام العالمي . وبدون الدخول في تفاصيل تكييف طبيعة هذه العلاقة يمكن القول بصفة عامة إن هناك عوامل ثلاثة تضفي على الوطن العربي أهمية خاصة ، وتجعله محط اهتمام ومراقبة دقيقة من جانب الدول القائدة في النظام الدولي الجديد . وهذه العوامل هي النفط ، وإسرائيل ، والإسلام السياسي.

١ - النفط :

لا نحتاج هنا للتدليل على أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العربي ، على الأقل خلال الحقبة القادمة . ولأن منطقة الخليج هي أكبر مستودع لاحتياطي النفط في العالم فسوف تحظى هذه المنطقة من جانب الولايات المتحدة باهتمام أكبر على الرغم من أنها كانت على الدوام موضع اهتمامها وأحد محاور سياستها في المنطقة . لكن وجود الاتحاد السوفيتي كطرف في الصراع من أجل النفوذ على هذه المنطقة ، وتصاعد التيار القومي خلال فترة الخمسينات والستينات ، بالاضافة إلى تداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي : كلها عوامل حالت دون انسلاخ منطقة الخليج عن التفاعلات العربية ودون تواجد غربي عسكري مباشر وكثيف فيها .

وقد تكفل الغزو العراقي للكويت وكذلك الأسلوب الذي أدارت به الولايات المتحدة الأزمة الناجمة عن هذا الغزو ، في إبراز وتضخيم حقيقة الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها هذه المنطقة من داخلها بعد زوال الخطر السوفيتي ، وهكذا تتضافر في إطار النظام الدولى الجديد عوامل عديدة تدفع في اتجاه سلخ منطقة الخليج عن التفاعلات العربية ووضعها تحت الحماية المباشرة للولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة ، لكن هذا الوضع سوف يشكل في حد ذاته بعدا جديدا من أبعاد الصراعات العربية - العربية ، والعربية - الغربية ، وخصوصا مع تزايد حدة الصراعات بين الدول الغنية والدول الفقيره ليس فقط على الصعيد العالمي ولكن أيضا على الصعيد الأقليمي .

٢ - إسرائيل :

كان هدف المحافظة على أمن إسرائيل ، ومايزال ، وسيظل ، واحدا من ثوابت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بصفة خاصة وللدول الغربية بصفة عامة ؛ وسببا من أهم أسباب اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط . غير أن التحولات الجارية في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، تمارس تأثيراتها على التفاعلات الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي وعلى احتمالات تسويته في اتجاهات متعددة ومتضاربة أحيانا .

فمن ناحية نجد أن هذه التحولات تصب جميعها في اتجاه دعم التفوق الاسرئيلي عسكريا واستراتيجيا وزيادة الخلل في موازين القوة لصالح إسرائيل بشكل حاسم وربما بشكل مطلق ، فقد حصلت إسرائيل على دعم بشرى هائل من خلال تدفق أعداد

هائلة من المهاجرين السوفيت والأوربيين الشرقيين ، ومن الأرجح أن تكون إسرائيل قد حصلت على كافة أسرار التسليح السوفيتي السابق للدول العربية ، وانفتح أمامها سوق جديد للسلاح ، كما ساعدت هذه التحولات على إسقاط ما تبقى من أسوار العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة عليها ، فقد أعادت دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق علاقاتها الدبلوماسية معها . وأقامت الصين معها علاقات دبلوماسية لأول مرة ، وتوشك الهند أيضا وعدد من الدول الآسيوية المهمة على إقامة هذه العلاقات .. إلخ . ومن شأن ذلك كله أن يدفع بإسرائيل نحو مزيد من التعنت والإصرار على تحقيق هدف إسرائيل الكبرى ورفض تقديم الحدود الدنيا من التنازلات اللازمة لتحقيق تسوية سياسية مقبولة عربيا .(١٩)

/غير أن هذه التحولات تدفع في الوقت نفسه في اتجاه إعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية على أسس جديدة . فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي لم تعد إسرائيل كما كانت قلعة أمامية في مواجهة «الزحف» الشيوعي نحو الشرق الأوسط .. وبدت إسرائيل أثناء حرب الخليج عبئا على السياسة الأمريكية الرامية لبناء تحالف مناهض للعراق أكثر منها ميزة إستراتيجية . ولايعنى ذلك مطلقا أن إسرائيل فقدت أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة أو الغرب . لكن ذلك يعني فقط إمكانية وجود فجوة حالية بين المصالح والأهداف الأمريكية والغربية ، والتي قد تدفعها إلى الإصرار على تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي– الإسرائيلي ، وبين المصالح والأهداف الإسرائيلية التي قد ترى أنه لا يوجد أى مبرر ، في ظل موازين القوى الحالية ، لتقديم التنازلات اللازمة لتحقيق مثل هذه التسوية أو بعبارة أخرى ، أنه يتعين على العرب قبول التسوية بالشروط الإسرائيلية .

من ناحية أخرى تمارس التحولات الجارية في النظام الدولي حاليا تأثيراتها في اتجاه إضعاف الموقف العربي إستراتيجيا في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي . فبسقوط الاتحاد السوفيتي سقط نصير سياسي وإستراتيجي مهم للموقف العربي . ولم يعد سوق السلاح العالمي ، شرقا وغربا ، متاحا بنفس الشروط السابقة . وتحطمت طموحات «التوازن الإستراتيجي» مع إسرائيل .. إلخ . لكن هذه التحولات أتاحت في الوقت نفسه تقاربا اضطراريا بين مواقف الدول العربية سمح بتقديم التنازلات اللازمة لانعقاد «مؤتمر مدريد» والتفاوض المباشر بين العرب وإسرائيل علي الصعيدين الثنائي والجماعي ، وفي هذا السياق يمكن القول أنه أيًا كانت شروط التسوية فإن مجرد تحقيقها سوف يرتبط حتما ببروز خريطة جديدة للشرق الأوسط .

### ٣ - الإسلام السياسي :

على الرغم من أن التيار الإسلامي يشكل ، أيديولوجيا وسياسيا ، أحد مفردات المعادلة السياسية في الواقع العربي منذ فترة طويلة ، إلا أن فشل التيارات والتجارب الليبيرالية ثم القومية - العربية ، وكذلك النظم التقليدية المحافظة في قيادة الوطن العربي نحو الاستقلال والتنمية ، أفسح الطريق أمام هذا التيار لكي يتصدر حركة المعارضة والرفض للوضع القائم . وقد أسهمت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ثم سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي ، ومعه الأيديولوجية الماركسية ، في توجيه وتركيز عدائه نحو الغرب وإسرائيل والنظم المتحالفة معها .

ويتابع الغرب بقلق شديد تعاظم وتنامي ظاهرة المد السياسي الإسلامي والتي تزداد راديكالية مع مرور الوقت وخاصة داخل الوطن العربي ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولا** : لأنها ظاهرة عالمية تنتشر باتساع العالم الإسلامي المترامي الأطراف وتمتد لتشمل الجاليات الإسلامية في كل مكان بما في ذلك الدول الغربية نفسها . فضلا عن أنها تمتلك قوة تعبوية يمكن ، في حالة نجاحها في تحقيق أهدافها ، أن تمثل تحديا خطيرا للغرب وخاصة بعد زوال الخطر السوفيتي . في الوقت نفسه فإنه في اطار الحاجة للبحث عن «عدو» جديد يحل محل العدو السوفيتي ، يبدو أن الغرب قد وجد ضالته أخيرا في ظاهرة المد الإسلامي ، وبصرف النظر عن مدى ماتشكله هذه الظاهرة من خطر حقيقي عليه.

**ثانيا** : أن اتجاه هذه الظاهرة نحو التغلغل في الأوساط الشعبية والفقيرة يجعلها تبدو وكأنها حركة شعبية «للمستضعفين في الأرض» قادرة على طرح الصراع الاجتماعي أو الطبقي في ثوب جديد . وقد أوضحت أزمة الخليج هذا البعد من خلال ماأفصح عنه هذا التيار من عداء للنظم الخليجية والغرب معا . وفي هذا السياق من الطبيعي أن يدرك الغرب هذا التيار باعتباره خطرا على مصالحه في الخليج .

**ثالثا** : أن إدراك هذا التيار لإسرائيل والحركة الصهيونية من خلال رؤية «دينية» يعقد من فرص التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي كما يريدها الغرب ويحيل خططه الرامية إلى دمج إسرائيل في المنطقة إلى نوع من السراب .

لهذه الأسباب كلها سوف تتابع الدول القائدة للنظام الدولي «الجديد» هذه الظاهرة بكل دقة والتعامل معها على النحو الذى يكفل له إجهاض إمكاناتها التعبوية والتوحيدية من

ناحية ، واستخدامها كعامل في تغذية الصراعات الداخلية في الوطن العربي والتحكم فيها لإجهاض أى حركة للنهوض والوحدة في الوطن العربي تحت أى مسمى أو شعار .

❄ ❄ ❄

يتضح من خلال هذا العرض أن اهتمام الولايات المتحدة بالوطن العربي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سوف يتركز في حماية مصالحها النفطية في الخليج وأمن حماية إسرائيل والتصدى لأي أخطار يمكن أن تهدد هاتين الركيزتين اللتين تدور حولهما الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة . أي فيما عدا ذلك فلن تلتفت إليه الولايات المتحدة . وفي هذا السياق يمكن أن ندرك لماذا تركت الولايات المتحدة الصومال وجيبوتي نهبا لصراعاتها الداخلية وحروبها الأهلية بعد تدهور أهميتها الاستراتيجية عند انهيار الاتحاد السوفيتي . كما يمكن أن ندرك أيضا لماذا تشدد الولايات المتحدة من ضغوطها على ليبيا وبدرجة أقل على سوريا وتستمر في محاصرة العراق وعزله تماما عن التفاعلات العربية في المرحلة الراهنة .

## المبحث الثالث :

## العرب ودول الكومنولث الجديد

يتكون الاتحاد السوفيتي ، الذي انهار كدولة عظمى مركزية وكنظام سياسي وعقيدى ، من أكثر من ١٠٠ قومية ينتمون إلى عديد من السلالات العرقية ويتحدثون أكثر من ١٢٧ لغة[٢٠] أما من الناحيتين التنظيمية والادارية فكان الاتحاد السوفيتي السابق يتكون من ١٥ جمهورية اتحادية بالاضافة إلى عشرين جمهورية أخرى وثماني مناطق وعشر دوائر تتمتع بالحكم الذاتي . وقد بدأت عملية تفكك الاتحاد السوفيتي بحركات الاستقلال التي اندلعت في دول البلطيق الثلاث : ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا وحصول هذه الجمهوريات الاتحادية الثلاث على استقلالها الكامل واعتراف الاتحاد السوفيتي بهذا الاستقلال في أغسطس ١٩٩١ . وبعد فشل الانقلاب العسكرى في الاتحاد السوفيتي قامت ثلاث من أهم وأكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي والتي تنتمي إلى أصل سلافي وهي روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء بإنشاء رابطة كومنولث الدول المستقلة الثلاث . ونجح نور سلطان رئيس جمهورية كازاخستان في جمع كلمة جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية للاتفاق على الانضمام إلى الرابطة الجديدة ، كما قررت دول أخرى الانضمام إلى هذه الرابطة . وهكذا

انعقد في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ مؤتمر « ألماآتا » الذي شهد تأسيس رابطة الدول المستقلة والتي تتكون من ١١ جمهورية هي : روسيا الاتحادية ، أوركرانيا ، روسيا البيضاء ، أرمينيا، أذربيجان ، كازاخستان ، قيرخيزيا ، أوزبكستان ، طاجاكستان ، تركمانيا ، ومولدافيا . أما جورجيا فقد رفضت الانضمام إلى هذه الرابطة بالإضافة طبعا إلى دول البلطيق الثلاث . وبذلك زال الاتحاد السوفيتي رسميا من على خريطة العالم السياسية .

ومن الواضح أن هذه الرابطة الجديدة لا تشكل نهاية المطاف بالنسبة للتحولات السياسية والاجتماعية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه . فالخريطة السياسية لهذه الرابطة لا تتطابق مع حدود خريطتها الاثنية والقومية واللغوية . فما تزال هناك مطالب عديدة بالاستقلال من جانب الجمهوريات والمناطق والدوائر التي تتمتع بالحكم الذاتي والموجودة داخل معظم هذه الجمهوريات ، وخاصة روسيا الاتحادية نفسها ، وماتزال هناك مشاكل حدودية بين العديد من دولها لم تحسم بعد على الرغم من التوقيع على اعلان «ألما آتا» والاتفاقيات الملحقة به والتي بموجبها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة للرابطة في حدودها الحالية . ومما يضاعف من خطورة المشكلة القومية ويعقد من معطياتها وجود مالايقل عن ٣٠ مليون روسي يعيشون في جمهوريات الرابطة خارج حدود روسيا الاتحادية [٢١] وتصل نسبة الروس في بعض هذه المناطق أو الجمهوريات إلى مايقرب من ٤٠ ٪ من إجمالي السكان .

فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن الجيش السوفيتي السابق ، والذي تسيطر عليه روسيا مازال موجودا في هذه الجمهوريات ، وأنه يمكن أن يتحول إلى قوة بوليس لحماية الأقليات الروسية الموجودة بها ، يمكن أن نتصور مدى خطورة المشكلة القومية في هذه المناطق واحتمالات تطورها إلى صراعات مسلحة . ويعتبر الصراع الدائر بين مولدافيا وروسيا والذي تفجر بعد أن أعلنت الأقلية الروسية إنشاء دولتها المستقلة على الضفة الشرقية لنهر دنستر مجرد نموذج لما يمكن أن يحدث في المستقبل من تفجر صراعات كثيرة مشابهة.[٢٢]

وفي هذا السياق فإن بحث أثر تفكك الاتحاد السوفيتي وقيام رابطة الدول المستقلة على الأوضاع في العالم الوطن يجب أن يأخذ في اعتباره كما سبق أن أشرنا ، احتمالات عدم ثبوت الوضع القائم حاليا وإمكانية حدوث المزيد من التفكك وانهيار هذه الرابطة نفسها. لكننا يجب ألا نغفل ، في الوقت نفسه ، أن هذه الدول والجماعات القومية تعايشت معا في

إطار سياسي واحد لفترة طويلة حدثت فيها تغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونسجت شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل التي قد يصعب فصلها تماما . وإذا كانت الفترة القادمة ستشهد بالضرورة غلبة النزعات الاستقلالية والقومية .فإن النخب الجديدة التي سوف تستقر في السلطة بعد هدوء العاصفة ، سوف تجد نفسهامواجهة بظروف موضوعية تحثها على البحث عن صيغة جديدة لتنظيم العلاقة فيما بينها .[٢٣]

وقد حدد فيتالي ناؤمكين ، نائب مدير مركز الدراسات السياسية في روسيا ، أربعة سيناريوهات محتملة لمصير رابطة الكومنولث الجديد : الأول هو بقاء الوضع كما هو عليه أى في شكل رابطة تضم دولا مستقلة في اطار من التنسيق الموحد لأنشطتها وسياساتها الاقتصادية ، والثاني : هو تفكك هذه الرابطة وتحول الكومنولث إلى دول مستقلة لا تربطها أى علاقات ، والثالث : ذوبان هذه الدول مجتمعة في شكل أرقي من أشكال الاتحاد (الكونفدرالى مثلا) نظرا لصعوبة التخلص من مشكلة الديون. والرابع : تفتت دول الكومنولث إلى اتحادات فيدرالية جديدة في شكل مجموعة من الاتحادات الصغيرة بين الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط أعمق [٢٤] .

وعلى أى الأحوال فمن الواضح أنه لن يكون لورثة الاتحاد السوفيتي ، أيا كانت الصيغة المستقبلية للعلاقات فيما بينهم ، نفس الأهمية . فمن المرجح أن تتجه جمهوريات البلطيق الثلاث نحو أوروبا بصفة عامة والدول الإسكندنافية بصفه خاصة . أمامولدافيا فقد تتجه نحو الاندماج الكامل مع رومانيا التي تربطها بها روابط عرقية قديمة [٢٥] . ولهذا فسوف يكون اهتمام العالم العربي مركزا على مجموعتين متميزتين من الدول داخل إطار رابطة الكومنولث . **الأولى** : مجموعة الدول السلافية الثلاث : روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء ، وهي المجموعة – النواة وتكمن أهميتها بالنسبة للعالم العربي في كونها تمثل الثقل السياسي والاقتصادي الرئيسي للرابطة .

**الثانية** : مجموعة الدول الإسلامية الست أى جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان . وتكمن أهمية هذه المجموعة بالنسبة للعالم العربي في روابطه الدينية معها ولكن أيضا وبصفة خاصة لأن هذه المنطقة تبدو حاليا وكأنها منطقة فراغ سياسي يغرى بالصراع على النفوذ فيها بما قد يؤثر على التوازنات الاقليمية في المنطقة .

## أولا : مجموعة الدول السلافية

تحتل روسيا في إطار هذه المجموعة مكانة خاصة . فهي تمثل وحدها ٥١,٤ ٪ من إجمالي تعداد السكان في الاتحاد السوفيتي سابقا ، ٧٦,٥ ٪ من مساحته . وهي الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتي ، وتحتل مقعده الدائم في مجلس الأمن . وهي الدولة الوحيدة في العالم التي ماتزال تحتفظ بتوازن نووي إستراتيجي مع الولايات المتحدة . فإذا ماأضيفت إليها إمكانات شريكتيها ، واللتين تمتلكان قوة نووية لا يستهان بها ومن بين أكثر الجمهوريات تقدما من الناحيتين الصناعية والتكنولوجية ، فسوف نجد أن هذه المجموعة تشكل معا حوالي ٧٥ ٪ من إجمالي تعداد السكان ، ومايقرب من ٩٠ ٪ من المساحة والموارد الاقتصادية . ولذلك فإن الثقل الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي السابق ، أو ماتبقى منه، يتركز في هذه المجموعة ، وهي التي تعتبر امتدادا له ويقع علي عاتقها عبء إدارة الموروث من علاقاته السابقه .

وقد سبق أن قمنا بتحليل العوامل التي حكمت مسار العلاقات العربية – السوفيتية واتضح من خلال هذا التحليل أن العالم العربي ينقسم من حيث حجم وطبيعة الموروث من علاقته بالاتحاد السوفيتي السابق إلى ثلاث مجموعات من الدول : دول راديكالية ، وعلي رأسها سوريا . كانت قد وصلت في علاقاتها معه إلى درجة عالية من التنسيق الاستراتيجي والسياسي واعتمدت عليه اقتصاديا وعسكريا إلى حد كبير. وهذه المجموعة هي التي تأثرت سلبا إلى حد كبير بالتحولات التي طرأت على الاتحاد السوفيتي ، وتشوب علاقته بورثته حاليا درجة كبيرة من عدم الثقة ، ولكن حجم الموروث في علاقتهما سواء مايتعلق بالديون أو التسليح هو من الضخامة بحيث يتعين على الطرفين البحث عن صفة جديدة لاستمرار العلاقة وتطويرها على أسس جديدة . ودول معتدلة كانت علاقتها بالاتحاد السوفيتي محدودة ولم تتأثر كثيرا بالتحولات التي طرأت على سياساته ، ويمكنها تطوير هذه العلاقة إلى آفاق أرحب . ودول محافظة ، على رأسها السعودية ، كانت علاقتها به مقطوعة حتى وقت قريب وبدأت تتوثق بشكل ملحوظ وخصوصا بعد موقف الاتحاد السوفيتي من أزمة الخليج . ويرغب ورثة الاتحاد السوفيتي في تطوير وتوثيق هذه العلاقة وخصوصا في ضوء الحاجة الماسة للأموال والاستثمارات الأجنبية . ومن المتوقع ازدهار العلاقة مع هذه المجموعة من الدول خلال الحقبة القادمة . ويلاحظ أن مصر تتمتع بوضع خاص في سياق العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتي . فهي بحكم روابطها المتينه بالاتحاد السوفيتي السابق ،

حتى منتصف السبعينات ، وروابطها المتجددة معه منذ منتصف الثمانينات ثم مع ورثته بعد ذلك ، تستطيع أن تلعب دورا مهما في مساعدة المجموعة العربية الأولى على صياغة علاقة عمل جديدة وفعالة ومساعدة المجموعة الثالثة على توظيف علاقاتها المستخدمة لخدمة القضايا العربية المشتركة .

وبالطبع فإن معطيات العلاقات الثنائية ، التي تربط كل دولة عربية على حدة برابطة الكومنولث أو بهذه المجموعة – النواة بالذات داخل الرابطة ، تختلف من حالة إلى أخرى. ومايهمنا هنا هو تأثير الوضع الحالي على القضايا القومية العربية وعلى مركز العالم العربي ككل في النظام العالمي والنظام الشرق أوسطي . وقد سبق أن أشرنا إلى أن جل اهتمام هذه المجموعة من الدول ينصرف إلى الإصلاح الداخلي ومن ثم فسوف ترتبط سياستها الخارجية ارتباطا وثيقا بمدى تأثيرها على عملية الإصلاح الجارية حاليا . ولذلك فإن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة بصفة عامة والغرب بصفة خاصة يحتل الأولوية القصوى علي جدول أعمال السياسة الخارجية لهذه الدول وهو مايفرض قيودا كبيرة على حركتها وخصوصا بالنسبة لقضايا بيع السلاح ونقل التكنولوجيا ، والصراع العربي – الإسرائيلي ، وهي قضايا تهم العالم العربي في المقام الأول .

وفيما يتعلق ببيع الأسلحة فمن المعروف أن بوش كان قد أعلن في مايو ١٩٩١ عن مبادرة بضبط التسلح في الشرق الأوسط هدفها «كبح جماح انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية في المنطقة ، ووضع مجموعة قواعد لبيع الأسلحة التقليدية بشكل يتسم بالمسئولية» كما أوصت «بوضع توجيهات للموردين تتناول تصدير الأسلحة التقليدية وإقامة حواجز أمام الصادرات التي تسهم في إنتاج اسلحة الدمار الشامل ، وتجميد يتبعه حظر للصواريخ أرض – أرض في المنطقة» . ولكنها تسمح لدول المنطقة بالحصول على أسلحة تقليدية تحتاجها لردع العدوان العسكرى والدفاع عن نفسها [٢٦] .

واتساقا مع هذه المبادرات دعت الولايات المتحدة الدول الكبرى الموردة للأسلحة التقليدية إلى إجراء مشاورات مسبقة حول المبيعات التى تنوي إجراءها . لكن المشاورات التي تمت بالفعل لم تسفر حتى الآن عن اتفاق حول هذه المسألة الحيوية إذ تبدو المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى من خلالها ، شديدة التضارب . وتحاول الولايات المتحدة استخدامها للحصول على مزايا خاصة وتحقيق السبق على الدول الأخرى في مجال

بيع الأسلحة ، وخصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها حاليا . وقد ذكر تقرير دولى اعده كل من ريتشارد جريميت المتخصص في شئون مبيعات السلاح في الشرق الأوسط ؛ وناتالي جولدنج . من مجلس شئون الأمن القومي ؛ وأندريه بيير من معهد كارنيجي للسلام العالمي) أن مبيعات الأسلحة مازالت مستمرة وبنشاط ملحوظ وأن الدول التي تشارك في مباحثات الحد من سباق التسلح تكتفي فقط بشرح سياستها وماقامت به في الماضي دون تحديد التزام معين تقوم به في المستقبل . كما أشار إلى أن مباحثات الحد من سباق التسلح التي انتهت في واشنطن من ٢٨ مايو ١٩٩٢ لم تحقق سوى تقدم محدود ، وأن الولايات المتحدة أصبحت بعد حرب الخليج أكبر دولة مصدرة للسلاح لمنطقة الشرق الأوسط (٢٧).

وفى هذا السياق فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن رابطة الكومنولث ، وخاصة دول المجموعة – النواة فيها ماتزال مصدرا مفتوحا للسلاح بالنسبة للعالم العربي . وإذا كانت الحقائق تقول بأن مبيعات السلاح السوفيتي للمنطقة قد هبطت هذا العام من ١٨ بليون دولار إلى أقل من أربعة ملايين فإن ذلك يعود أساسا إلى الخلل الذى أصاب عملية الانتاج في كافة المواقع . وإلى عدم القدرة على منح تسهيلات مالية ، وإلى تراجع حدة الدوافع السياسية والأيديولوجية لبيع السلاح ، أكثر مما تعود إلى الضغوط الغربية. صحيح أن هناك ضغوطا غربية مكثفة بالنسبه لأنواع معينة من الأسلحة التقليدية إلى الدول العربية.. وبالذات الصواريخ أرض – أرض بعيدة المدى ، وكذلك بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ، لكن الحاجة الاقتصادية لدول الرابطة ربما تدفعها أكثر إلى تنشيط عملية بيع الأسلحة وليس إلى تقييدها ، ولكن في الحدود التي لا تثير أزمة في علاقاتها مع دول الغرب .

أما بالنسبة لموقف هذه الدول من الصراع العربي – الإسرائيلي فمن الواضح أنه يسير في اتجاه التنسيق مع الاستراتيجية الأمريكية . لكن ليس معني ذلك أن هذا الموقف أصبح يتطابق ، من الناحية السياسية ، مع الموقف الأمريكي . فما تزال هناك اختلافات كبيرة بين الموقف الروسي الحالي وبين موقف الإدارة الأمريكية بالنسبة للقضايا الجوهرية وخاصة مايتعلق منها بالدولة الفلسطينية المستقلة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (٢٨) . لكن اتجاه العلاقات الإسرائيلية بدول الرابطة عموما وبهذه المجموعة – النواة بصفة خاصة نحو المزيد من التفاعل الديناميكي الوثيق وتطوير التعاون في جميع المجالات ، بما فيها التعاون العسكرى ، قد يؤدي من الناحية الفعلية إلى مزيد من الخلل الاستراتيجي في المنطقة وإلى ممارسة ضغوط أكبر على الجانب العربي .

## ثانيا : مجموعة الدول الإسلامية

يتراوح تعداد المسلمين في الاتحاد السوفيتي سابقا بين ٦٠ – ٧٠ مليون نسمة يعيشون في ست جمهوريات اتحادية هي : أوزبكستان ، كازاخستان ، أذربيجان ، قرغيزيا ، طاجاكستان ، تركمانيا ؛ وفي ثمان جمهوريات مستقلة ذاتيا هي : تتاريا وبشكيريا وداغستان والشاشان – إنجوشيه والكبردية – البلغارية وناخيتشفان وأدجاريا وقرة قلبقستان (يضاف إليها جمهوريتان مستقلتان ذاتيا يمثل المسلمون جزءا من سكانها وهما : أبخازيا وأوستيا الشمالية في جورجيا) . كما يقطن المسلمون أربع مناطق مستقلة ذاتيا هي الأديقه والقرة تشاى – الشركس – والجورنو – بدخشان وناجورنو – كاراباخ . كما تعيش بعض الأقليات المسلمة في مناطق متفرقة . [٢٩]

ويتضح من الخريطة السياسية والجغرافية والسكانية للاتحاد السوفيتي سابقا أن الكتلة البشرية المسلمة لا تعيش في منطقة موحدة جغرافيا أو سياسيا . ويزيد من هذا الوضع تعقيدا أنه حتى في جمهوريات آسيا الوسطى ذات الأغلبية الإسلامية فإن تركيبتها الاثنية والقومية في غاية التعقيد . ففي جمهورية كازاخستان مثلا لا يشكل القازاخ سوي ٤٠ ٪ من السكان وهي نسبه تقترب من نسبة الروس الذين يقطنون هذه الجمهورية (٣٨٪) . وفي جمهورية أوزبكستان ، أكبر الجمهوريات الإسلامية (٢٠ مليون نسمة) يشكل الأوزبك ٧١ ٪ والباقى من قوميات عديدة مختلفة . والجمهورية الإسلامية الوحيدة التي يبدو فيها التماسك العرقى واضحا وتضم أغلبية قوميه متجانسة هي أذربيجان حيث يشكل الأذربيجانيون ٨٣ ٪ من السكان .

ويجمع كافة الخبراء في الشئون السوفيتية على أن الاسلام كدين وكنظام قيمي واجتماعي مختلف لعب دورا محوريا في بلورة الشعور القومي في الجمهوريات الإسلامية [٣٠] ومن المتوقع ، بعد حصول الجمهوريات الإسلامية على استقلالها . أن يزداد هذا الاتجاه نحن مزيد من التبلور ويؤثر تأثيرا عميقا على عملية البحث عن هوية سياسية وخصوصا في فترة تاريخية يتزايد فيها مد الإسلام السياسي بطريقة ملحوظة في جيمع البلدان الإسلامية . ولا شك أنه بعد سقوط النظام الشيوعي وتفكك الإمبراطورية السوفيتية فإن الإسلام وأحوال المسلمين عامة في الاتحاد السوفيتي السابق تشكل أحد المحاور والأبعاد المهمة في علاقة الدول العربية بهذه المنطقة . وفي هذا السياق تتمتع السعودية ومصر بالذات بوضع خاص ومكانة متميزة . وتحس السعودية ، مهد الرسالة المحمدية

وحامية الحرمين الشريفين ، ومصر بلد الأزهر الشريف أن عليهما مسئولية خاصة في هذا الصدد . ويبدو أن التنسبق بينهما قائم فيما يتعلق بالسياسات التي يتعين اتباعها لدعم الروابط الدينية والثقافية مع مسلمي الاتحاد السوفيتي السابق . وعلى سبيل المثال فقد أعلن عن رصد ٥٠ مليون دولار من مصر ودول الخليج لإنشاء عشرة مراكز إسلامية بالجمهوريات الجديدة[٣١] .

غير أن دور مصر والسعودية سوف يظل محدودا ومقصورا على الأبعاد الدينية والثقافية في سياق الصراع الهائل على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وذلك لأسباب جيو – سياسية وتاريخية واضحة . فالاتحاد السوفيتي ، كدولة مركزية وكنظام ماركسي ، كان يشكل حاجزا أمام التفاعلات الطبيعية مع الدول المتاخمة لجمهوريات آسيا الوسطى . ومع سقوطه واتجاه روسيا والجمهوريات القريبة من شرق أوروبا نحو الغرب ، تبدو آسيا الوسطى السوفيتية وكأنها منطقة نزاع سياسي يغرى بالصراع على النفوذ . وهناك دول عديدة مشتبكة في هذا الصراع . ولكن مايعنينا هنا بالدرجة الأولى **هو أثر هذا الصراع علي التوازن بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي وخاصة إيران وتركيا وإسرائيل** .

**١ – إيران :**

لإيران أطماع سياسية واضحة في منطقة الخليج العربي . وقد أضاف اندلاع الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٨ إمكانات هائلة لتوسيع ومد نفوذها إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي داخل وخارج العالم العربي . وإذا كانت الحرب العراقية – الإيرانية ، والتي انتهت بإجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار بسبب التفوق العسكرى العراقي الواضح ، قد حاولت حصار الدور الإيراني والحيلولة دون تصدير الثورة إلى العالم العربي ، فإن التداعيات المترتبة على الغزو العراقي للكويت وعلى سلوك العراق خلال هذه الأزمة منح إيران فرصة ذهبية لتعيد تأكيد دورها الإقليمي وفتح آفاق أرحب لممارسة نفوذها . وجاء انهيار الاتحاد السوفيتي وما تركه من فراغ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ليجعل من إيران طرفا رئيسيا في لعبة الصراع على النفوذ في هذه المنطقة ، وخصوصا بعد سقوط النظام الماركسي في أفغانستان وتولى المقاومة الأفغانية مقاليد السلطة في هذه الدولة الإسلامية المجاورة لها . ولإيران حدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمانيا ، كما أن لأفغانستان حدودا مشتركة مع أوزبكسان وطاجاكستان .

وتمتلك إيران أدوات عديدة لممارسة النفوذ داخل جمهوريات آسيا الوسطى ، فهناك بالاضافة إلى البعد الجغرافي ، بعد تاريخي مهم يتمثل فى أن إيران لعبت الدور الثقافي الرئيسى في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على مايقرب من ألفي عام ، وسادت اللغة الفارسية التي تحدثت بها شعوب هذه المنطقة ردحا طويلا من الزمن قبل أن تحل محلها اللغات ذات الأصل التركي . ومازال التراث الفارسي عميق الجذور فيها حتى الوقت الراهن . يضاف إلى ذلك كله ، وهو ماقد يكون أكثر الاعتبارات أهمية هو أن أغلبية القومية الآذرية تعيش في إيران : ٩ ملايين في مقابل ٦ ملايين يمثلون القومية السائدة في جمهورية أذربيجان .(٣٢)

غير أن المزايا التي تتمتع بها إيران لاكتساب النفوذ ، وخاصة ما يتعلق منها بالقرب الجغرافي والثقل السكاني والاقتصادي ، يمكن أن يثير مخاطر ومحاذير . إذ تخشى شعوب هذه المنطقة من السيطرة الإيرانية خصوصا في ظل الأيدلوجية السائدة في إيران بعد الثورة الإسلامية . ولذلك تحاول إيران أن تبدو في ثوب معتدل وتنم تحركاتها عن براعة دبلوماسية واضحة . فقد حرصت في البداية على ألا تثير النزعات الاستقلالية لهذه الدول ثم تشجيع ارتباطها بمجموعة الكومنولث بعد تفكك الاتحاد السوفيتي . كما حرصت أيضا على تهدئة مخاوف تركيا ، عدوتها اللدود في لعبة صراع النفوذ على هذه المناطق ، وذلك بمحاولة تجميع الدول الإسلامية المجاورة لإقامة تكتل اقتصادي إسلامي كبير في هذه المنطقة . فبعد إحياء منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم باكستان وتركيا بالإضافة إلى إيران ، بادرت إيران بدعوة رؤساء كل من أذربيجان وقرخيزيا وكازاخستان وطاجاكستان لحضور قمة هذه المنظمة التي عقدت فى فبراير ١٩٩٢ ، ثم أعلن بعد ذلك أن أذربيجان وتركمانيا وأوزبكستان وقيرخيزيا وطاجاكستان قد انضمت رسميا إلى هذه المنظمة ، بينما اكتفت كازاخستان بالترحيب بها وبوضع المراقب دون أن تصبح عضوا كاملا بها (٣٣) . على صعيد آخر بادرت إيران بإنشاء منظمة أخرى للتعاون الاقتصادى للدول المطلة على بحر قزوين . ويلاحظ على هذه المنظمة أنها تضم روسيا الاتحادية مع إيران بالإضافة إلى الجمهوريات الإسلامية المطلة على بحر قزوين وهي أذربيجان ، وكازاخستان ، وتركمانيا وقد هدفت إيران بذلك إلى كسر طوق الحصار الذى تريد الولايات المتحدة ودول غربية فرضه عليها للحد من الاتجاهات الأصولية في جمهوريات آسيا الوسطى ، وفي الوقت نفسه التأكيد على أهمية العلاقات الاقتصادية وإبعاد شبهة محاولات السيطرة أو الهيمنة السياسية (٣٤).

## ٢ - تركيا :

على الرغم من أن تركيا لا تملك حدودا مباشرة مع جمهوريات آسيا الوسطى إلا أنها تملك العديد من الروابط مع هذه الجمهوريات . فالعديد من شعوبها ينحدر من أصل تركي . وماتزال فكرة «الجامعة التركية» حية في أذهان الكثيرين سواء في هذه الجمهوريات أو في أوساط ذوى الأصل التركي الذين نزحوا من جمهوريات آسيا الوسطى إلى تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى . وماتزال اللغة التركية مستخدمة في العديد من هذه الجمهوريات . يضاف إلى ذلك أن معظم هذه الشعوب ينتمى إلى المذهب السنى فيما عدا أذربيجان ذات الأغلبية الشعبية ، وهو ميزة نسبية لتركيا في مواجهة التنافس مع إيران على النفوذ في هذه المناطق (٣٥).

وحيث إن شبهة السيطرة أو الهيمنة العسكرية على هذه المنطقة تبدو غير واردة في غياب الاتصال الجغرافي لتركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فإن شعوب هذه الجمهوريات قد تفضل توثيق التعاون مع تركيا وليس مع إيران وخصوصا أن الدور التركي في هذه الحالة قد يكون مستحبا من وجهة نظر الولايات المتحدة والغرب . ومن ثم تصبح تركيا في الواقع هي رأس الجسر الغربي للنفوذ في هذه المنطقة ، ولمحاصرة الاتجاهات الأصولية التي تعمل إيران على تشجيعها سرا .

وتقود تركيا حاليا الدعوة لإنشاء «رابطة البحر الأسود» والتي تضم ، بالإضافة إلى تركيا كلا من روسيا وأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا ورومانيا وبلغاريا ومولدافيا وجورجيا . واجتمع وزراء خارجية هذه الدول في أوائل فبراير ١٩٩٢ ووقعوا بالأحرف الأولى على اتفاق ينص على التبادل الحر للبضائع وانتقال الأشخاص والتعاون في ميادين مختلفة وبالذات في مجالات النقل والطاقة والزراعة (٣٦).

## ٣ - إسرائيل :

لا تعتبر إسرائيل طرفا مباشرا في لعبة الصراع على النفوذ أو السيطرة على هذه المنطقة . فلا الوضع الجغرافي أو الروابط الدينية والثقافية مع شعوب هذه المنطقة يسمحان لها بهذا الدور . لكن اهتمام إسرائيل بهذه المنطقة بالغ الحيوية ، وهي تتابع مايجرى على ساحتها بيقظة تامة . وأسبابها في ذلك واضحة . فهي من ناحية لا تريد لإيران أن تنفرد بالنفوذ فيها أو أن تتمكن من استغلال حالة الفوضى والارتباك الحالية لكي تحصل على

الأسلحة أو التكنولوجيا النووية وخصوصا من جمهورية كازاخستان وهي الجمهورية الإسلامية الوحيدة التي لديها إمكانيات نووية من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وهى تريد قطع الطريق على التيارات الأصولية الإسلامية في هذه المنطقة وأيضا الحيلولة دون قيام تكتل إسلامي كبير يضم جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية سواء تم ذلك التعاون مع إيران أو بدونه .

والواقع أنه لا ينبغى التقليل من إمكانات إسرائيل وقدرتها على النفوذ إلى هذه المنطقة فالجالية اليهودية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا من أكبر الجاليات في العالم وقد تزايد نشاط المنظمات الصهيونية فيها بشكل ملحوظ جدا بعد بداية حركة الاصلاح السياسي والاقتصادي التي قادها جورباتشوف . صحيح أن نشاط هذه الجالية لا يتركز في جمهوريات آسيا الوسطى ولكنها بحكم نفوذها وارتباطاتها الحالية وخبرتها في شئون الاتحاد السوفيتي تستطيع بسهولة أن تصل إلى مراكز صنع القرار وتؤثر . ولدى إسرائيل من الإمكانات الفنية والتكنولوجية مايمكنها من إغراء هذه الجمهوريات بإقامة مشاريع كثيرة للتعاون . وتدل معظم التقارير الصحفية علي أن إسرائيل قد استطاعت بالفعل أن تقيم جسورا متعددة مع الجمهوريات الإسلامية (٣٧).

❁❁❁

## خاتمة

إذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي ، كدولة عظمى وكنظام عقيدى ، قد أحدث تحولات جوهرية في النظام العالمي ذات تأثيرات سلبية في معظمها على النظام العربي وقضاياه ، فإن هذا الوضع ، شأنه في ذلك شأن كل الأحداث الجسيمة ، تفتح فرصا وآفاقا جديدة للحركة . ولا ينبغى أن يظل النظام العربي يبكى على اللبن المسكوب ، وإنما عليه ، بدلا من ذلك ، أن يستفيد من خبرة الماضى لتحسين أدائه في المستقبل كي يتمكن من العثور على صيغة للتعامل مع الأوضاع الجديدة في العالم تحفظ له ماتبقى من إمكاناته وتعينه على تطويرها فيما بعد . فإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي يفتح الطريق أمام مزيد من هيمنة

الولايات المتحدة والغرب ، بكل ماينطوي عليه ذلك من محاذير بالنسبة للعالم العربي ، فعلينا أن نتذكر أن مرحلة الاستقطاب الدولى لم تكن خيرا كلها فضلا عن أنه يستحيل على أى قوة مهما كانت أن تلعب وحدها دور الشرطى العالمي . ولذلك فمن المحتمل جدا أن يتجه النظام العالمي «الجديد» نحو تدعيم دور المنظمات الإقليمية وزيادة فاعليتها . ولذلك فلا يوجد عمليا مايحول دون إعادة بناء النظام العربي وإطاره المؤسسي ، ممثلا في جامعة الدول العربية ، على أسس جديدة وأكثر فاعليه . المهم هل يمكن العرب إرادة الفعل وهل لديهم رؤية لهذه الأسس الجديدة التي تضمن الانطلاق ؟

إن تفكك الاتحاد السوفيتي يفتح آفاقا جديدة للحركة . فمن الممكن إقامة تعاون تكنولوجي وثيق مع رابطة الكومنولث الجديد وخاصة مع المجموعة النواة فيه لأن لديها خبرات لا يمكن التقليل من شأنها ، وماتزال شروط الحصول عليها أفضل من الشروط الغربية . وهناك إمكانية لتطوير العلاقات الثقافية وخاصة مع جمهوريات آسيا الوسطى والاستفادة من التنافس الايراني - التركي . بل إنه من الممكن حتى إقامة ، تعاون إستراتيجي مع روسيا ، ولكن من منظور ومن خلال مداخل مختلفة تأخذ في اعتبارها أوضاعه السياسية الحالية ، في إطار نظام النفط العالمي . فالدول العربية قادرة . كما يشير أحد الباحثين بحق ، على التأثير سلبا وإيجابا في حجم إنتاج وأسعار النفط وهو موضوع حيوى بالنسبة لروسيا [٣٨] . كذلك فالتحولات الجارية في دول رابطة الكومنولث الحالية تفتح آفاقا كبيرة جدا للتعاون الاقتصادي مع العالم العربي في ظل احتياجاتها الهائلة للاستثمار [٣٩]. ومن المعروف أن حجم الاستثمارات العربية في الخارج ٦٠٠ مليار دولار ، ٨٠٪ منها في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى [٤٠]. لكن القضية هي : هل يمكن انتهاز هذه الفرص ؟ وهل باستطاعة الدول العربية توظيفها لخدمة مصالح النظام العربي ككل ؟ تلك هي القضية .

# الهوامش والمراجع


١ – غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٠ ، بيروت ، ص ٢٨٧ .

٢ – محمد حسنين هيكل ، حكاية العرب والسوفيت ، شركة الخليج لتوزيع الصحف ، الكويت ، ١٩٧٩ ص ٣٧ .

٣ – انظر التفاصيل في : محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

٤ – راجع جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٧٣ .

٥ – راجع : محمد سيد أحمد ، حول الاستراتيجية السوفيتيه في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية العدد ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ .

٦ – حول أزمة ١٩٥٩ بين مصر والاتحاد السوفيتي ، انظر على سبيل المثال : عزيز صدقي يقدم روايته عن قصة السوفيت مع مصر ، الطليعة ، العدد ٧ يوليو ١٩٧٤ .

٧ – هيكل ، حكاية العرب والسوفيت : م . س . ذ ص ١٤١ ومابعدها .

٨ – انظر د/ حسن نافعه ، الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة في الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١ ص ١٦٤ ومابعدها .

٩ – راجع : د/ حسن نافعه ، مصر والصراع العربي الإسرائيلى : من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ ، ص ٣٥ – ٥٢ .

١٠ – د/ حسن نافعة ، ماذا جرى للاشتراكية ؟ المصور العدد ٣٤٩٢ ، ١٣ سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٢٣ – ٢٥ .

١١- لمزيد من التفصيل راجع : د / حسن نافعة ، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي ، في : الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٦٦ ومابعدها .

١٢- راجع : محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ص ٢٩ - ٣١ .

١٣- راجع ملفات الأهرام عن العلاقات الأمريكية - السوفيتية :

١٤- الأهرام ٢٥ مايو ١٩٩٢ .

١٥- الأهرام ٤ فبراير ١٩٩٢ .

١٦- عبد الإله بلقيز ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي : ماالعمل ، المستقبل العربي ، ع ١٥٤ ، ديسمبر ١٩٩١ ص ١٠ .

١٧- عبد الإله بلقيز ، المصدر نفسه ، ص ١٣ .

١٨- يزيد صايغ ، أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي ، المستقبل العربي ، ع ١٤٩ ، يوليو ١٩٩١ ص ٤ : ٢٠ .

١٩- لمزيد من التفاصيل راجع : د / حسن نافعه : الصراع العربي - الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية ، مرجع سابق .

٢٠- إيمان يحيي ، مستقبل الجمهوريات الإسلامية السوفيتية ، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية ، العدد ٥ ، شتاء ١٩٩٢ ص ١٢٧ .

٢١- كان إقليم تشاشان - إنجوش قد أعلن استقلاله عن روسيا ، وفي مارس ١٩٩٢ وافق شعب اقليم تتارستان على الحكم الذاتي للإقليم ، ورأى البعض في ذلك مقدمة لتفتيت روسيا ذاتها والتي تضم ١٦ إقليما . انظر الأهرام ٢٣ مارس ١٩٩٢ .

٢٢- نبيل زكي ، أحداث الاتحاد السوفيتى وأثرها على الخريطة السياسية العالمية ، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية ، العدد ٥ شتاء ١٩٩٢ ص ٦:٧ .

٢٣- للمزيد من التفاصيل حول بعض المظاهر والآثار الأخرى لتفكك الاتحاد السوفيتي

عسكريا : انظر على سبيل المثال نادية رفعت – مصير القوة العسكرية السوفياتية في ظل انهيار الدولة السوفياتية – الفكر الاستراتيجي ، العدد ٤ ، ابريل ١٩٩٢

– مراد إبراهيم الدسوقي ، تفكك الاتحاد السوفيتي وانعكاساته العسكرية ، الأهرام ١٩٩٢/٢/٢١ .

– عثمان كامل : الانعكاسات الأمنية لاستقلال جمهوريات آسيا الوسطى ، الدفاع ، مارس ١٩٩٣ .

٢٤– فيتالي ناؤومكين : ٤ سيناريوهات متوقعة للكومنولث الجديد ، الأهرام ١٨ /٢ ١٩٩٢ .

٢٥– محمد السيد سليم : العرب فيما بعد العصر السوفيتي : المخاطر والفرص ،السياسية الدولية ، العدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ ؛ ص ١٤٨ .

٢٦– الأهرام ١٣ مايو ١٩٩٢ .

٢٧– الأهرام ٣٠ مايو ١٩٩٢ .

٢٨– صلاح بسيونى : سياسة روسيا في الصراع العربي – الإسرائيلى امتداد لسياسة الاتحاد السوفيتي ، الوفد ، ٢٥ يناير ١٩٩٢ .

٢٩– إيمان يحيي : مستقبل الجمهوريات الإسلامية ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

٣٠– هيلين دانكوس : الإمبراطورية المتفجرة .

وانظر عرضا لهذا الكتاب القيم في السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٨٢ .

٣١– الأهرام ١٩٩٢/٣/١٢ .

٣٢– وحيد عبد المجيد ، تأثير تفكك الاتحاد السوفيتي في العالم العربي والإسلامي، مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٥ ، شتاء ١٩٩٢ ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

٣٣– الأهرام ١٦ فبراير ١٩٩٢ .

٣٤– عبد الملك خليل : التحرك الإيراني الخاطف من اليابسة إلى الماء ، ومعنى إقامة رابطة دول بحر قزوين ، الأهرام ٢٠ فبراير ١٩٩٢ .

٣٥– وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق . وانظر أيضا : إحسان بكر ، الصراع علي آسيا الوسطى ، الأهرام ٢ مارس ١٩٩٢ .

٣٦- وانظر أيضا د / مصطفى علوى : الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة ، الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد ٥ ، إبريل ١٩٩٢ ص ٥٥ - ٦٨ ، عبد العاطي محمد ، العرب والسباق التركي ، الأهرام الاقتصادى ٩٢/٣/٢ .

٣٧- الأهرام ١٦ / ٣ / ١٩٩٢ ، والأهرام ١٩ ابريل ١٩٩٢ .

٣٨- د / نصيف حتى ، تصور لبناء علاقات عربية مع دول «الكومنولث» الجديد ، عالم اليوم ، ١٦ ابريل ١٩٩٢ .

٣٩- عن البعد الاقتصادى للعلاقات العربية السوفيتية والذى لم نتعرض له انظر : طه عبد العليم ، العلاقات العربية السوفيتية (ملف) : آفاق العلاقات الاقتصادية .

المستقبل العربي ، العدد ١١٠ ، ابريل ١٩٨٨ .

- أسامه غيث ، مساندة الكومنولث بالمال أم بالصادرات ، الأهرام ٢٢ فبراير ١٩٩٢ .

٤٠- د/ مخلص عبد الغني ، آفاق الاستثمار العربي في دول الكومنولث ، العالم اليوم ، ١٠ مارس ١٩٩٢ .

❁ ❁ ❁